الوهم في الرواية وأثره في رد الحديث وتعليله
- من خلال تطبيقات نقاد الحديث-

الدكتورة سامية

دردوري

جامعة باتنة

ملخص

المستقرئ لمصنفات مصطلح الحديث، وعلله، والمتتبع للأحاديث المردودة بين طيات هذه الكتب، والناظر إليها بعين متفحصة، متمحصة، دقيقة، من خلال نصوص وتطبيقات المحدثين النقاد، يجد أن السبب الجوهري في رد الحديث وتعليله هو خطأ الراوي، ووهمه في رواية الحديث عن شيخه مما يؤدي به إلى تفرده بما لا أصل له، أو مخالفته لغيره من الرواة، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بمقارنة روايته بروايات غيره من الثقات لاختبار مدى ضبطه وإتقانه أو خطئه ووهمه، وفي هذا يقول ابن الصلاح: " يعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفات لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه.

Summary

The reader to works of Hadeeth, and ills, and follower of the conversations Refunded between the folds of these books, and the beholder them into closer, through texts and applications critics, finds that the rationale in response to talk and explanation is wrong narrator, and the main concern in the novel to talk about his mentor, leading him to the uniqueness including not out of him, or his violation of the other narrators, and can not see it, but comparing the novel novels other trusts to test the set and his mastery or mistake, and in this Ibn al-Salah: "Knowing that the narrator officers that are his novels novels trustworthy known exactly and proficiency, the We found his novels, even in terms of approval meaning to their stories or consent of her often, and the offense are rare knew then as the narrator of confidence, but we found many irregularities them, we knew imbalance caught not protesting talking.

مقدمة :

الوهم والخطأ من فطرة الإنسان التي جبل عليها، ابتداء من سيدنا آدم عليه السلام، قال الله تعالى: **"لقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما "**[1].

فالإنسان خطاء بطبعه، سواء تعمد الخطأ، أم وقع فيه سهو، وغفلة، لكن النتيجة واحدة بالنسبة إلى صدق الحديث وكذبه[2].

وقد ظهرت بوادر الوهم في عهد أعظم جيل باعتبارهم نقلة القرآن والسنة، وأفهم الناس لهما لمشاهدتهم أسباب نزول الآيات، وورود الحديث، ومعرفة القرائن والملابسات والعيش في مدرسة النبوة، والتمكن من اللغة التي نزل بها القرآن، وجاء بها الحديث، فبالرغم مما كانوا يتمتعون به من صفاء الذهن، وقوة الحافظة، إلا أنهم غير معصومين من الخطأ، ولكنهم ما كانوا ليسكتوا عليه، فيصحح بعضهم بعضا ما أخطئوا فيه[3].

والمستقرئ لمصنفات مصطلح الحديث، وعلله، والمتتبع للأحاديث المردودة بين طيات هذه الكتب، والناظر إليها بعين متفحصة، متمحصة، دقيقة، من خلال نصوص وتطبيقات المحدثين النقاد، يجد أن السبب الجوهري في رد الحديث وتعليله هو خطأ الراوي، ووهمه في رواية الحديث عن شيخه مما يؤدي به إلى تفرده بما لا أصل له، أو مخالفته لغيره من الرواة، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بمقارنة روايته بروايات غيره من الثقات لاختبار مدى ضبطه وإتقانه أو خطئه ووهمه، وفي هذا يقول ابن الصلاح: " يعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفات لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه"[4].

فموافقة الراوي لغيره أو مخالفته لمن هو أولى منه، أمران مهمان في تقوية الحديث أو تضعيفه، فمنهج المحدثين الحفاظ، منهج شامل واسع، دقيق، يدرس كل ما يحيف بالراوي ويحيط به من قرائن وملابسات، فكم من حديث رد وضعف بسبب خطأ الراوي ووهمه، وليس لضعفه، فأغلاط الرواة ووهمهم مظانها أحاديث الثقات خاصة.

والوهم في أحاديث الرسول "ص" كان سببه أن الحديث كان يؤخذ سماعا ومشافهة من أفواه الرجال جيلا بعد جيل، فكان من البديهي أن يدخل الوهم والخطأ بعض هذه الأحاديث فهي منقولة من قبل رواة معرضين للخطأ والنسيان، قال نعيم بن حماد: "قلت لعبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ فقال: كما يعرف الطبيب المجنون"[5].

المطلب الأول : فما معنى وهم الراوي وغلطه في رواية الحديث؟

قيل لشعبة –وهو أمير المؤمنين في الحديث- " متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرف، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب،

وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه"[6].

فوهم الراوي له علاقة وثيقة بتفرد الرواة ومخالفتهم لغيرهم، وهذا يستشف من قول شعبة بن الحجاج: " إذا حدث عن المعرفين ما لا يعرف"، وهو تفرده عن غيره، وقوله: "أكثر الغلط" أي كثرت مخالفته لمن هم أوثق منه، فطرح حديثه ورد.

فمتى تفرد الراوي بالحديث أو خالف من هو أولى منه، أو خالف القواعد العامة للشرع، كان الخطأ أقرب إليه من الصواب.

أولا: الوهم في اصطلاح اللغويين:

الوهم مشتق من الفعل الثلاثي (وَهِمَ) و (وَهَمَ)

فقد جاء في (معجم الصحاح): "وهم في الحساب أوهم وهماً إذا غلطت فيه وسهوت، ووهَمتُ في الشيء -بالفتح- أهِمُ وهْمًا إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره"[7].

وجاء في (القاموس): "ووهم في الحساب كوَجِل: غلط، وفي الشيء كَوَعَدَ: ذهب وهْمُه إليه"[8].

وجاء في (معجم مقاييس اللغة): " وَهِمتُ أهِمُ وَهمًا، إذا ذهب وهمي إليه، ومنه قياس التُهمَة، وأوهَمت في الحساب إذا تركت منه شيئا، ووهِمتُ: غلطت، أوهم وهماً "[9].

فيؤخذ من هذا أن هناك فرقا بين وَهِمَ -بكسر الهاء- ووهَم –بفتح الهاء-، فالأول يستعمل في الغلط، فهو مثله وزنا ومعنى، فكل ما أخطأ فيه المرء وجه الحقيقة -مع اعتقاده أن ما فعله هو الصواب- فهو من باب وَهِم-بكسر الهاء-وهَمًا- بفتحها-، وكل ما ذهب إليه وهمُك، وأنت تريد غيره، فهو من باب وَهَم –بالفتح- كوَعَدَ، ومصدره وهْم –بالسكون-؛ ولذلك يجمعون الوَهَم على أوهام، فيقولون في الراوي له أوهام وفي روايته أوهام كثيرة يعنون أغلاطا كثيرة"[10].

إذن فعل (وهم) عند اللغويين يضبط على وجهين:

الوجه الأول: وهِمَ، يُوهَم، وهْمًا، وهو ما يقصده المحدثون عند اطلاعهم لذلك اللفظ في كتب العلل والجرح والتعديل، وكتب الرجال.

و**الوجه الثاني**: وَهَمَ، يهمُ، وهْمَا ويستعمله المحدثون إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل، قالوا في الماضي (وَهِمَ)، وفي المضارع (يَهِمُ)، فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، فيقولون في تضعيف الراوي (صدوق يَهِمُ)، حيث يستعملون فعل (يَهِمُ) في موضع (يَوْهِم)"[11].

ثانيا : الوهم في اصطلاح المحدثين:

إن المتتبع لكتب علوم الحديث ومصطلحه، لا يكاد يجد تعريفا لهذا اللفظ منفردا، وإنما يربطونه بمصطلح (العلة) وإن ورد مجردا فإنما يعبرون به عن أخطاء الرواة وغلطهم، قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها (أي العلة)

بتفرد الراوي ومخالفته غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك؛ فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه"[12].

وقد شرح الأستاذ المليباري هذا القول شرحا جميلا فقال في كتابه (علوم الحديث):" وهذا نص واضح يعكس بجلاء منهج المحدثين النقاد في تعليل الأحاديث ويتضمن هذا النص النقاط التالية:

1- العلة عبارة عن وهم الراوي، وخطئه.

2- العلة نوع عام يشمل الشاذ والمنكر والمقلوب والمصحف والمدرج والمضطرب.

3- الذي يكشف الخطأ هي المخالفة والتفرد مع قرائن تنضم إليها"[13].

ومن هذا يتضح أن هناك ترابط وثيق بين الوهم عند نقاد الحديث، فخطأ الراوي ووهمه في رواية الحديث يكون سببا في تعليل ذلك الحديث ورده، فإذا أخطأ الراوي في رفع الحديث أو ووقفه، أو وصل الحديث وإرساله، يكون الحديث معلولا من هذه الجهة.

أما عند المعاصرين، فإني وقفت على تعريف لهذا اللفظ عند صاحب كتاب (الوهم) يقول فيه : "الوهم خلل في ضبط الراوي للأخبار"[14].

وقصد بقوله (الخلل) كل خطأ في الإسناد أو المتن أو فيهما معا أو زيادة أو نقصانا، أو تحريفا، كوصل المرسل، ورفع الموقوف، وغير ذلك من الأوهام.

وبقوله (ضبط الراوي) يشمل كل اختلال في الرواية من جهة ضبط الراوي الناتج عن سوء الحفظ والسهو والغفلة من غير قصد.

أما عند صاحب كتاب (التفرد في رواية الحديث) في معرض حديثه عن أسباب وقوع التفرد في رواية الحديث فقد قال فيه: "الوهم والخطأ وهي حالة تمتلئ بها كتب العلل والرجال، حيث يتفرد الراوي بروايات غير معروفة عند المحدثين؛ بل مخالفة لما رواه الثقات ولما هو مشهور، ومعروف عندهم، ويكون مرد هذا التفرد إلى خطأ الراوي، ووقوعه في اللبس والوهم، وهو كثير في تفردات الضعفاء، وقد يقع أيضا من بعض الثقات، بل من بعض الأئمة"[15].

مما سبق أستخلص أن: "الوهم هو غلط الراوي وخطئه في رواية الحديث مما يؤدي إلى التفرد والمخالفة"

لأن خطأ الراوي لا يعرف إلا بتفرده بما لا أصل له أو مخالفته لمن هو أوثق منه.

المطلب الثاني: أثر الوهم في تعليل الحديث ورده:

1- أثر الوهم في شذوذ الحديث:

الحديث الشاذ نوع من أنواع الأحاديث المردودة التي تربطه بغلط الراوي ووهمه صلة وثيقة وتتصل به اتصالا متينا، فالحديث الشاذ صورة من صور خطأ

الراوي في رواية الحديث، كما له صلة بتفرد الراوي عن شيخه مع مخالفته لغيره، أم بدون مخالفة.

وفي هذا يقول شعبة: " لا يجيئك الحديث الشاذ: إلا من الرجل الشاذ"[16]

ومثاله: ما روى محمد بن طلحة بن مصرف عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن أسماء بنت عميس، قالت: لما أصيب جعفر بن أبي طالب أمرتي النبي"ص" قال: "تسلبي ثلاثا ثم اصنعي ما شئت"[17]، -وتسلبي بمعنى إلبسي لباس الحداد-.

يقول الإمام أحمد: "إنه من الشاذ المطروح"[18].

وأورد ابن أبي حاتم هذا الحديث في علله، وحكى عن أبيه قوله: " فسرون على معنيين:

1- أحدهما أن الحديث ليس هو عن أسماء، وغلط محمد بن طلحة وإنما كانت امرأة سواها.

2- وقال أخرون: هذا قبل أن ينزل العدد.

أشبه عندي والله أعلم أن هذه المرأة كانت سوى أسماء، وكانت من جعفر بسبيل قرابة، ولم تكن امرأته، لأن النبي"ص" قال: "لا تحد امرأة على أحد فوق ثلاث إلا على زوج"[19].

يقول المليباري معلقا على هذا الحديث: "الشاهد في هذا الحديث أن محمد بن طلحة –الذي قال فيه البيهقي ليس بالقوي- تفرد بهذا الحديث، ولم يكن له أصل في حديث الحكم، بل خالف الصواب المعروف عن النبي"ص" من خلال أحاديث صحيحة، وهو وجوب حدد المرأة على زوجها المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، وقد ثبت ذلك ايضا بالقرآن الكريم"[20].

وعليه فقد وصف النقاد هذا الحديث بالشذوذ لكون محمد بن طلحة وهم في رواية هذا الحديث عن أسماء بنت عميس وإنما هي امرأة أخرى من قرابة جعفر وليست زوجته.

فالمخالفة هنا لم تكن بين ثقة وأوثق، بل كانت بين ما رواه الضعيف وبين ما دل عليه القرآن الكريم والسنة النبوية.

2- أثر الوهم في نكارة الحديث:

يقول الإمام مسلم (في مقدمة الصحيح): "علامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكدْ توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولهِ ولامستعملهِ "[21].

فأساس المنكر التفرد والمخالفة، والرواة بشر يخطئون كما يخطئ البشر ويعتريهم الوهم والنسيان.

فمن البعيد جدا أن يجتمع ثقتان على خطأ ووهم واحد، فالغالب أخطاء الرواة ينفردون بها، وعلى فرض ما لو اجتمع ثقتان على خطأ واحد فإن الحال لا

يخلوا من أن يكون الصواب محفوظا عند من هو أوثق منهما وأولى، وذلك بمقتضى حفظ الله للسنة النبوية.

والتفرد لا يكفي للحكم على الحديث بالنكارة، بل لابد من وجود دليل يقطع بخطأ الراوي، أو على أقل الأحوال قرائن ترجح جانب وهم الراوي وخطئه.

ولما كان إنكار الرواية ذا علاقة وثيقة باحتمال خطأ راويها فالحديث المنكر يصاحبه، ويقترن معه خطأ الراوي ووهمه، وهذا ما نستشفه من تعليقات الإئمة النقاد، فلما سئل الإمام أحمد عن حديث أبي هريرةﷺ قال: "قالوا يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال: وآدم بين الروح والجسد"[22]، والذي روي من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

قال: "هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي هو كثيرا ما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير"[23].

فالإمام أحمد حكم على هذا الحديث بالنكارة، وفسر ذلك بأنه خطأ من الأوزاعي، فقد تفرد عن يحيى بن أبي كثير، فلم يره عنه غيره.

وسبب خطئه عن يحيى بن أبي كثير وضعفه أن كتبه التي كتبها عن يحيى بن أبي كثير احترقت فكان يحدث من حفظه فربما أخطأ ونسي[24].

- ومنه أيضا قول الإمام البخاري معقبا على الحديث الذي تفرد به محمد بن كثير المصيصي بروايتيه عن الأوزاعي عن قتادة عن أنسﷺ أن النبي"ص" قال: "لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، وأومأ بيده إلى الشام"[25].

"هذا الحديث منكر (خطأ) إنما هو عن قتادة عن مطرف عن عمر بن حصين عن النبي"ص" " وقد فسر الإمام البخاري النكارة هنا بالخطأ من الراوي -محمد بن كثير المصيصي- حيث أدخل حديث في حديث، ومحمد بن كثير ليس بالقوي كان كثير الخطأ من غير تعمد منه لذلك"[26].

وكما أخطأ في السند أخطأ في المتن أيضا حيث أضاف لفظة (وأومأ بيده إلى الشام) وهذه العبارة لم يذكرها من خالفه من الثقات في حديثهم، فقد رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين عنه"ص" ولم يذكر هذه الزيادة، وتابع حمادة بن زيد حماد بن سلمة على متنه وإسناده.

فالمحدثون قد ينكرون الحديث الذي تحققوا منه من خطئه كما أنهم ينكرون الحديث الذي يغلب على ظنهم خطأ راويه، فهم يطلقون النكارة على صورتين:

الأولى: أن يكون الراوي قد أخطأ خطأ فاحشا في روايته إسنادا أو متنا أيا كان حال الراوي.

الثانية: أن يكون الراوي قد تفرد بما لا يعرفه الناقد، فيستفحش هذه الرواية من راويها ويغلب جانب الخطأ فيها"[27].

فالحديث المنكر يرد بسبب وهم الراوي وخطئه الذي يؤدي إما لتفرده بذلك الحديث أو بتفرده ومخالفته لغيره.

3- أثر الوهم في إدراج الحديث:

المدرج هو الذي أدرج فيه الراوي وهما وخطأ ما ليس منه سواء أكان ذلك الراوي ثقة أم ضعيفا وسواء أكان ذلك من كلام الراوي أو من حديث أخر مرفوع من غير أن يفصل بينهما.

قال الحافظ الذهبي: "هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راو، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني، فإن ضعف توقفنا أو رجحنا أنها من المتن"[28].

ومثاله ما رواه الدارقطني من طريق بشر بن عمر: حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين قال: سمعت ابن عمر يقول: طلقت امرأتي وهي حائض فأتي عمر النبي"ص" فسأله، فقال:" مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها إذا شاء" قال: فقال عمر: يا رسول الله أفتحسب بتلك التطليقة؟ قال:" نعم"[29].

فالجملة المدرجة في هذا الحديث هو قوله: (فقال عمر: يا رسول الله أفتحسب بتلك التطليقة؟ قال:" نعم")، حيث لم يرفعه إلا بشر بن عمر، وهو خطأ ووهم منه، والصواب أن السائل هو ابن سيرين، والذي أجاب بذلك ابن عمر، وهذا ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما[30].

4- أثر الوهم في رفع الموقوف ووصل المرسل:

كثيرا ما ترد الروايات وتعلل بأن راويها رفع الموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين يصيره مرفوعا إلى النبي"ص".

ومثاله ما رواه قتيبة بن سعيد البغلاني، عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي عن أبي يعفور الكوفي قال: "سألت أنس بن مالك عن المسح على الخفين فقال: كان رسول الله"ص" يمسح عليهما"[31].

وقد عقب الترمذي عليه بقوله: "سألت محمد -يعني البخاري- عن هذا الحديث فقال: أخطأ فيه قتيبة بن سعيد، والصحيح عن أنس موقوف"[32].

وأخرجه موقوفا على أنس البيهقي من طريق سعدان بن نصر، حدثنا سفيان عن أبي يعفور العبدي، أنه رأى أنس بن مالك في دار عمرو بن حريث دعا بماء فتوضأ، ومسح على خفيه"[33].

فالسبب في رفع الحديث والأصل فيه، الوقف هو وهم الراوي وخطئه.

ومثال وصل المرسل، ما رواه محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار المكي، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي"ص" : أنه جعل الدية اثنتي عشر ألفا"[34].

وقد عقب الترمذي على هذا الحديث في الجامع بقوله "ولا نعلم أحدا يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم"[35]، وقال في العلل: "سألت

محمدا -البخاري- عن هذا الحديث فقال: سفيان بن عيينة يقول: عمرو بن دينار، عن عكرمة عن النبي"ص" مرسلا، وكأن حديث ابن عيينة عنده أصح"[36].

ورواية ابن عيينة المرسلة هذه أخرجها: عبد الرزاق"[37]، وابن أبي حاتم"[38]، وابن حزم"[39]، وغيرهم، وقد رجح رواية ابن عيينة المرسلة على رواية محمد بن مسلم الطائفي المتصلة: البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حزم، لأن ابن عيينة أوثق من الطائفي بكثير، حيث قال ابن معين: "وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه، ومن أهل قريته"[40]، فمسألة تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف، تأتي نتيجة أوهام وأخطاء الرواة في رواية الحديث.

وأخطاء الرواة وأوهامهم كثيرة، ومتعددة، مواطنها كتب العلل والرجال والجرح والتعديل، فمن أراد الاستزادة فعليه بها، فإنهم -جزاهم الله خيرا- لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا نوهوا عليها في كتبهم، وأول من عُرف عنه الاشتغال بتتبع دقائق هذا العلم والبحث فيه هو الإمام شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، فقد قال فيه ابن رجب الحنبلي: "وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم"[41].وقال فيه السمعاني: "هو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين"42.فشعبة بن الحجاج أشهر من نار على علم، وله أيادي بيضاء وجليلة على علوم الحديث.

خاتمة

مما سبق تبين أن الوهم هو غلط الراوي وخطئه في رواية الحديث مما يؤدي إلى التفرد والمخالفة لأن خطأ الراوي لا يعرف إلا بتفرده بما لا أصل له أو مخالفته لمن هو أوثق منه.

الهوامش:

[1]- سورة: طه؛ الآية 115.

[2]- أنظر: محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة الكوثر، السعودية، ط3، 1990، ص5.

[3]- أنظر: صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، منهج نقد الحديث النبوي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م، ص68.

[4]- ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، (د،ت،ط)، ص106.

[5]- ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1992، دط، 32./1

[6]- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985، 113./1

[7]- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984، مادة (وهم)، 2054/5.-2055.

[8]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د ت ط، مادة وهم، 182./4

[9]- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة العربية، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1950، مادة وهم، 149./6

[10]- أنظر: ابن قطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، دراسة وتحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط1، 1999، 222./1

11- أنظر: عبد الكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، مكتبة أضواء المدينة، الرياض، ط1، 2000م، ص.28.
12- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص.90
13-المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، دار ابن حزم، ط1، 2003م، ص .118
14-عبد الكريم الوريكات، المصدر السابق، ص.29
15- عبد الجواد حمام، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله ورده، دار النوادر، دمشق، ط1، 2008م، ص .131
16- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ص .141
17-أخرجه أحمد في مسنده، 438/6، وإسحاق بن راهويه، 39/1، وابن سعد في الطبقات، 41/4، 282/8، وابن جعد في مسنده، 398/1، وابن حبان في صحيحه، 418/7، والطبراني في المعجم الكبير، 139/24، والبيهقي في سننه الكبرى، 438./7
18- شرح العلل، ص.236
19- ابن أبي حاتم، العلل، 438./1
20-المليباري، علوم الحديث، ص.136
21- النووي، صحيح مسلم بشرح النووي (المقدمة)، مع تعليقات العلماء المتقدمين والمتأخرين، ت محمد سيد عبد رب الرسول، مكتبة أبو بكر الصديق، القاهرة، ط1، 2006م، 54./1
22- أخرجه الترمذي في الجامع برقم 3609، وابن حبان في الثقات، 47/1، والحاكم في المستدرك، 609/2، والبيهقي في دلائل النبوة، 130/2، والخطيب في تاريخ بغداد، 70./3
23- سؤالات المروذي (العلل ومعرفة الرجال)، تحقيق وصي الله عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط1، 1408هـ، ص .268
24-ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود، تحقيق عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ط1، 1408هـ، برقم .1594
25-أخرجه الترمذي في العلل الكبير (354).
26-المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1994م، برقم .6503
27- ومن أراد التوسع فلينظر: عبد الرحمن بن نفيع بن فالح، الحديث المنكر عند نقاد الحديث، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 2005م، 93/1-94.
28- الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به عبد الفتاح أبوغدة، دار السلام،ط5، 2000م، ص 53-54.
29- الدار قطني في سننه، دار إحياء التراث العربي، 1993، دط.
30- البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق، باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق، 351/9، ومسلم في كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، 67./10
31- أخرجه الترمذي، العلل الكبير، كتاب الطهارة باب المسح على الخفين، 169/1، وابن حبان، الصحيح، الطهارة، باب المسح على الخفين وغيرهما، 307./2
32- الترمذي، المصدر السابق.
33- أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، الطهارة، باب مسح النبي"ص" على الخفين في السفر، 275./1
34- أخرجه الترمذي في العلل الكبير، كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم، 577/2، والترمذي، الجامع، 2/4 برقم 1388، وأبو داود، السنن، 150/4 برقم 4546، والنسائي، السنن، 44/8، وغيرهم.
35- الترمذي، الجامع، المصدر السابق.
36- الترمذي، العلل، المصدر السابق.
37- عبد الرزاق، المصنف، 267./9
38- ابن أبي حاتم، علل الحديث، 463./1
39- ابن حزم، المحلى، 289./10
40- ابن معين، التاريخ، 537./2
41- ابن رجب، العلل، 448./1
42- السمعاني، الأنساب، تحقيق عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1، 1988م، 153/4.